E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ICEF/1996/AB/L.7
20 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
٩ - ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية الموحدة لمقر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكاتبها الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الميزانية الموحدة لمقر اليونيسيف ومكاتبها الإقليمية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1996/AB/L.5). وأثناء نظرها في هذا التقرير، التقت اللجنة بالمديرة التنفيذية وزملائها الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وحسبما ذكر في الفقرتين ١ و ٢ (أ) من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5، تقدم المديرة التنفيذية ميزانية مقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تضم عرضا لميزانيتي المقر والمكاتب الإقليمية. وتشتمل الميزانية كذلك على الأنشطة والوظائف التي كانت تدرج في الميزانية في السابق بشكل مستقل تحت الصناديق العالمية. وتلاحظ اللجنة أن المجلس التنفيذي أحاط علما في المقرر ١٩٩٥/٣٠ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) بعزم اليونيسيف على أن تقدم اقتراحا موحدا إلى دورة المجلس التنفيذي التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاقتراح المتعلق بتقديم ميزانية موحدة للمقر والمكاتب الإقليمية لم يكن معروضا على اللجنة عند نظرها في اقتراح ميزانية خط الأساس لليونيسيف للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (E/ICEF/1995/AB/L.5) واستجابة اليونيسيف لتوصيات الاستعراض الإداري (E/ICEF/1995/AB/L.4). وفي سياق تلك المقترحات، أصدرت اللجنة الاستشارية ملاحظاتها وتوصياتها في تقريرها E/ICEF/1995/AB/L.12.

* E/ICEF/1996/9.

٤ - وتذكر اللجنة أن اليونيسيف أشارت في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨ من تقريرها E/ICEF/1995/AB/L.4 فيما يتصل بتوصية الدراسة الإدارية المتعلقة بدمج الميزانيات البرنامجية والإدارية للمكاتب القطرية والمقر إلى أنها "بدأت باستعراض إطار الميزانية القائم من حيث التخطيط المتوسط الأجل وسياسات الميزانية وتصميمها الهيكلي بوجه الإجمال، وإجراءات إعداد الميزانية وتقديمها، وطريقة تخصيص الاعتمادات والميزنة في ميزانيات البرامج القطرية وميزانية الدعم الإداري والبرنامجي". وأشارت كذلك إلى أنه نتيجة "للقيام بعمليات استعراض مشتركة للميزانيات والبرامج القطرية اعتبارا من عام ١٩٩٥، لجميع البلدان التي تقدم مقترحات "انتقالية" مكتملة أو قصيرة الأجل لبرامجها القطرية" "ستتزامن ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي مع دورة البرمجة القطرية". وأشارت اليونيسيف كذلك إلى أنه "قد يقدم إلى اللجنة الاستشارية والمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ نموذج جديد ترد فيه الميزانية البرنامجية والميزانية الإدارية مدموجتين. "ومن المرجو أن يدخل النموذج حيز النفاذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨".

٥ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢ (أ) أن اقتراح الميزانية يشمل جميع وظائف المقر التي كانت تُحمَّل من قبل على الأموال المستردة عملا بالمقرر 1994/R.3/5 (E/ICEF/1994/13/Rev.1) المعتمد في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤، وأنه باستثناء الجزء المتعلق بالاعتمادات القطرية من صندوق برنامج الطوارئ ومرفق التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن اقتراح الميزانية الموحدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لا يضم تقديرات الميزانية المتعلقة بالمكاتب الميدانية. وتشير اللجنة إلى أن المجلس التنفيذي قد أحاط علما في مقرره ١٩٩٥/٣١ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) "بعزم الأمانة على أن تقدم إلى دورة المجلس التنفيذي، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ميزانية موحدة للمكاتب الميدانية تضم ميزانيتي الدعم الإداري والبرنامجي والبرامج القطرية".

٦ - ويصل حجم الميزانية الموحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٣٤٦ مليون دولار وهو مبلغ مساو لمجموع الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (٢٣٩,١ مليون دولار في ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي و ٨٤,٢ مليون دولار محملة على الصناديق العالمية و ٢٢,٧ مليون دولار لتكاليف الموظفين محملة على الأموال المستردة). وتلاحظ اللجنة من المرفق الرابع أن الاعتمادات المخصصة للمساعدة المؤقتة (٤٠٠ ٧٦٩ ١٣ دولار) مرتفعة بالمقارنة مع تكاليف الموظفين (٤٠٠ ٣٩٥ ١٨٨ دولار). وتدرك اللجنة أن الاعتمادات المخصصة للخبراء الاستشاريين مدرجة تحت المساعدة المؤقتة. وتوصي اللجنة بأن تقوم المديرة التنفيذية عند اقتراح الميزانيات في المستقبل بتبيان مجموع تكاليف الخبراء الاستشاريين بصورة مستقلة. وحذرت اللجنة اليونيسيف من الإفراط في استخدام الخبراء الاستشاريين في عملية الإصلاح وشددت على ضرورة الاستفادة الكاملة من الخبرة الداخلية (E/ICEF/1995/AB/L.12، الفقرة ١٢).

٧ - ووفقا لما هو مشار إليه في الجدولين أولا - ٢ وأولا - ٣، زادت قيمة العنصر المتعلق بالمقر في الميزانية من ٢٣٦,٥ من ملايين الدولارات في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (تشمل مبلغ ٢٢,٧ مليون دولار من تكاليف الموظفين المحملة على الأموال المستردة) إلى مبلغ ٢٨٤ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وارتفعت ميزانية المكاتب الإقليمية من مبلغ ٢٥,٣ مليون دولار إلى مبلغ ٦٢ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة من

الفقرة ٧ أن الميزانية الموحدة تتضمن فئة جديدة من النفقات تحت عنوان "تكاليف الدعوة ووضع البرامج". وتضم هذه الفئة من النفقات مبلغ ٢٣,٤ مليون دولار عبارة عن تكاليف غير متصلة بالموظفين (١٤,٨ مليون دولار في المقر و ٨,٦ مليون دولار في المكاتب الإقليمية، كان يحمل من قبل على ميزانية الصناديق العالمية. وقد أدرجت تكاليف الموظفين وجزء من التكاليف غير المتصلة بالموظفين التي كانت تحمل فيما مضى على ميزانية الصناديق العالمية تحت تكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل العامة في الميزانية (الفئتان ١ و ٢ من الميزانية الموحدة).

٨ - ووفقا لما هو مشار إليه في الفقرات ٢ (ج) - (ط) و ٣ و ٤ (ب) وفي الجدولين أولا - ٢ وأولا - ٣، يتضمن اقتراح الميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تغييرات في ملاك وهيكل وحدات مختلفة من اليونيسيف. ففي المقر، هناك اقتراح بتخفيض ٢٣ وظيفة (٥ من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من الفئة الفنية الوطنية و ١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة) وفي المكاتب الإقليمية، هناك زيادة قدرها ٣٩ وظيفة (١٥ من الفئة الفنية و ٦ وظائف من الفئة الفنية الوطنية و ١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، مما يسفر عن زيادة صافيه قدرها ١٦ وظيفة (١٠ وظائف من الفئة الفنية و ٥ وظائف من الفئة الفنية الوطنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) في المقر والمكاتب الإقليمية (من ١ ٠٧٨ وظيفة في الفترة ١٩٩٤ ١٩٩٥ إلى ١ ٠٩٤ وظيفة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧).

٩ - وتلاحظ اللجنة من الجدول أولا - ١ أنه اقترح إدماج ٢٣٢ وظيفة كانت محملة على الصناديق العالمية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ في ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وزودت اللجنة، تلبية لطلبها، بالملاك الوظيفي المقترح مبوبا حسب الرتبة للميزانية الموحدة للدعم البرنامجي والإداري للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ الذي يضم ٥١٤ ٢ وظيفة (١ ٠٩٤ وظيفة في المقر والمكاتب الإقليمية و ١ ٤٢٠ وظيفة في المكاتب القطرية). وقد أرفق الملاك الوظيفي المقترح بهذا التقرير كمرفق له.

١٠ - وتشير اللجنة إلى أنه وفقا لما لوحظ في الفقرة ١٦ من تقريرها E/ICEF/1995/AB/L.12، فإن أكبر نسبة من الوظائف المحملة على الصناديق العالمية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ كانت مخصصة لأنشطة يضطلع بها في المقر (٧٤ من الفئة الفنية و ٥٤ من فئة الخدمات العامة). وتذكر اللجنة أنها قد أشارت إلى أن عدد الوظائف المخصصة للمقر مرتفع وأنه نتيجة لأنشطة الصناديق العالمية المضطلع بها في المقر حدثت زيادة غير متناسبة في التكاليف الإدارية، بما في ذلك نقص في أماكن المكاتب بالمقر على حساب إنجاز المشاريع في الميدان. وتكرر اللجنة رأيها القائل بأن الصناديق العالمية يقصد بها أساسا توفير موارد برنامجية إضافية ودعم تقني للبلدان وينبغي أن تنهى هذه الأنشطة على مراحل إذا لم تعد لازمة، أو تدمج عند الاقتضاء في البرامج القطرية (انظر على سبيل المثال E/ICEF/1993/AB/L.2، الفقرة ٥١). وترى اللجنة أنه لم يول النظر بعناية تامة بعد لتوصيات الدراسة الإدارية بشأن الأهداف العالمية، التي تعكس أيضا آراء اللجنة.

١١ - واللجنة غير مقتنعة بأنه قد تم إجراء تحليل كامل لجميع "تكاليف الدعوة ووضع البرامج" في المقر والمكاتب الإقليمية. وتلاحظ اللجنة من الجدول أولا - ٣ أن المدير التنفيذي يقترح للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ مبلغ ٦٠٠ ٥٧٥ دولار من أجل "مواد البرامج ونشرها وتطويرها" ومبلغ ٦٠٠ ٢٣٨ ١ دولار من أجل "البحوث والدراسات". ولم تتلق اللجنة تفسيرا مرضيا للهدف المرجو تحقيقه من وراء هذه المبالغ. وتلاحظ اللجنة كذلك من الجدول أولا - ٣ أنه قد اقترح مبلغ ٢٠٠ ٦٧٤ دولار تحت بند "الإعلام" وأنه اقترح نقل موظفين من قسم البحوث ومنشورات البرامج التابع لمكتب التقييم والبحوث إلى شعبة الإعلام (الفقرتان ٤٦ و ٦٣). وتوصي اللجنة بإجراء تحليلات أخرى لجميع التكاليف الواردة تحت فئة "تكاليف الدعوة ووضع البرامج" بهدف إدماج تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي الواردة تحت الفئة الرابعة من الجدول أولا - ٢ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5 في بقية الميزانية.

١٢ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢ (ب) أنه استنادا لتوصيات أفرقة مشروع الامتياز الإداري، تعتزم المديرة التنفيذية أن تقدم تنقيحات لاقتراح الميزانية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٦ أثناء الجزء الأخير من عام ١٩٩٦ وفي عام ١٩٩٧. وتلاحظ اللجنة أن هذه التنقيحات ستراعي جملة أمور منها التوصيات المستندة إلى الخبرة الاستشارية الخارجية بشأن الإمداد وإدارة موارد المعلومات والإدارة المالية. ووفقا لما هو مشار إليه في الفقرة ٧٥ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5 من المتوقع أن يقدم الخبراء الاستشاريون تقارير عن وظيفة الإمداد في اليونيسيف وأنظمة إدارة المخزونات في نيسان/ابريل ١٩٩٦.

١٣ - وفيما يتعلق بإدارة موارد المعلومات، تلاحظ اللجنة من الفقرة ١٨ '٤' أن الميزانية تتضمن اعتمادا قدره ٧,٧ من ملايين الدولارات من أجل هذه الأنشطة. وقد أخطرت اللجنة، ردا على سؤالها، بأن شركة من شركات الخبرة الاستشارية قد أنجزت دراسة عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات وصدرت هذه الدراسة في كانون الثاني/يناير١٩٩٦. وأشير إلى أن إدارة اليونيسيف تنظر في هذا التقرير وتوصياته بالاقتران بنتيجة دراسات أخرى. وأشير إلى أن نظام مدير البرنامج الذي بدأ في عام ١٩٩٣ لكي يستخدم في جميع المكاتب الميدانية سوف ينجز بحلول عام ١٩٩٨ بتكلفة يقدر مجموعها بمبلغ ٠٠٠ ٥٩٢ ٦ دولار. وزودت اللجنة أيضا باختصاصات عقد شركة "برايس ووترهاوس" المذكورة في الفقرة ٣١ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5. وقد أدرجت قيمة هذا العقد الأول (٨٧٠ ١٥٣ دولار) للفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ في الميزانية البالغة ٠٠٠ ٣٧٨ ٣ دولار المخصصة لإدماج وتكييف نظام المعلومات الإدارية المتكامل للأمم المتحدة حسب احتياجات اليونيسيف، حسبما ذكر في الفقرة ٣٠ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5.

١٤ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٦ من التقرير المرحلي لليونيسيف بشأن برنامج الامتياز الإداري (E/ICEF/1996/AB/L.3) أن دراسة النظم المالية التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ "ستدعم الميزانيات المتكاملة، وتوفر قدرا أكبر من الشفافية في الإبلاغ عن المركز المالي، وتجعل البيانات المالية أبسط وأسرع وتوفر معلومات مالية مستكملة لاتخاذ القرارات الإدارية في جميع أنحاء اليونيسيف". ووفقا للمشار إليه في مرفق الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.3 تضمنت توصيات الدراسة الإدارية الواردة تحت "النظم المالية"

أهدافا مثل "إزالة الميزنة المزدوجة، وتوحيد الميزانيات البرنامجية والإدارية للمكاتب القطرية، ووضع اقتراحات للميزانية تتسم بقدر أكبر من التحليل". وتبادلت اللجنة الآراء بشأن هذا الموضوع مع ممثلي المديرة التنفيذية. وترى اللجنة أنه لم يحرز سوى تقدم محدود في هذا الصدد.

١٥ - وترى اللجنة أن اقتراح الميزانية الموحدة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ للمقر والمكاتب الاقليمية صعب المتابعة لأنه لا يعرض إلا نظرة جزئية عن تشغيل اليونيسيف. فنظرا لعدم توفر معلومات عن أنشطة المكاتب والبرامج القطرية، وجدت اللجنة صعوبة في ربط الاقتراح المتعلق بالإدارة والدعم البرنامجي في المقر والمكاتب الاقليمية باحتياجات المكاتب القطرية والبرامج الميدانية. وتفتقر الوثيقة إلى معلومات عن الاستراتيجية الكلية لوضع ميزانية اليونيسيف في سياق توجيه سياساته وتركيز برامجه واستراتيجيته التنفيذية ولا سيما في الميدان. ولو كانت أتيحت فرصة للجنة للتعليق من قبل على هذا النهج لكانت قد حثت المديرة التنفيذية لليونيسيف على عدم السير في هذا الاتجاه.

١٦ - ووفقا للمشار إليه في الفقرة ٢٥ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.3، انهمك فريق مشروع وضع استراتيجية للموارد البشرية ووظيفتها الاستراتيجية بوضع استراتيجية للموارد البشرية في اليونيسيف ستنشر في ورقة استراتيجية بشأن هذا الموضوع ستنجز في نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٦. وترحب اللجنة الاستشارية بهذه الجهود. وتذكر اللجنة أنها أشارت في تقريرها E/ICEF/1995/AB/L.12 أنه لدى تنفيذ توصيات الدراسة الإدارية يكون مجال إدارة الموارد البشرية من المجالات التي ينبغي فيها القيام بمشاورات وثيقة مع المجلس التنفيذي من أجل ضمان استدامة الإصلاح. وأشارت اللجنة أنه ينبغي إعطاء أولوية عالية للتوصيات الواردة في الدراسة الإدارية عن إدارة الموارد البشرية وتوصي بأن تقدم اليونيسيف تقريرا إلى المجلس التنفيذي يرسم استراتيجية لتنفيذ هذه التوصيات.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفقين السادس والسابع أن اقتراح الميزانية الموحدة ينطوي على إلغاء ٣١ وظيفة من الوظائف الخاضعة للمجموعة ١٠٠ من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة (الوظائف الأساسية) وإحداث ٤٧ وظيفة خاضعة للمجموعة ٢٠٠ من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة (وظائف المشاريع). وتشير اللجنة إلى أنه في إطار القاعدة ١/٢٠٠ و ٢/٢٠٠ من النظام الإداري (نطاق التطبيق والتعريفات) تنطبق القاعدة ٢٠٠ من النظام الإداري على موظفي المشاريع فيما يتعلق بالخدمة في مشاريع المساعدة التقنية. وأخطرت اللجنة بأن جميع اقتراحات إعادة تصنيف الوظائف الواردة في المرفق الثامن من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5 قد صنفت وفقا لمعايير لجنة الخدمة المدنية الدولية باستثناء الاقتراح الوارد في الفقرة ٦١ المتعلق بإحداث وظيفة برتبة م - ٦ من أجل موظف للشؤون القانونية.

١٨ - وسعت اللجنة للحصول على إيضاحات عن سبب اقتراح المديرة التنفيذية إنشاء جميع الوظائف الجديدة في ميزانية الدعم الإداري والبرنامجي للمقر والمكاتب الإقليمية كوظائف مشاريع. وقد أبلِغت اللجنة أن اليونيسيف، بوصفها منظمة ممولة من التبرعات، تحتاج أقصى قدر من المرونة لتمديد العقود لفترة محدودة على أساس غير دائم. وقد أفيد أن اليونيسيف تعمل مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية

لإنشاء ما تحتاجه اليونيسيف من "سلطات داخل منظومة الأمم المتحدة لتخفيض عدد العقود الدائمة". وتوصي اللجنة بأن تبدأ المديرة التنفيذية في إجراء مشاورات مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومن الأفضل تحت إشراف اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، وتقديم مقترحات إلى المجلس التنفيذي في أقرب فرصة ممكنة في سياق تقرير الموظفين المذكور في الفقرة ١٦ أعلاه. وتعيد اللجنة تأكيد رأيها القائل بضرورة أن يكون هناك نهج نظام مشترك وموحد تجاه ترتيبات الموظفين هذه في صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وينبغي عرض هذه الأمور على لجنة الخدمة المدنية الدولية لاستعراضها حيث يمكنها تقديم توصيات بشأنها إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء. ويعود الأمر في نهاية المطاف إلى الجمعية العامة للموافقة على هذه المقترحات في ضوء دورها المركزي فيما يتعلق بظروف الخدمة في ظل النظام الموحد للأمم المتحدة.

١٩ - وتتوقع اللجنة، آخذة في الاعتبار مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/١٩٩٥، الفقرة ١ (و) (E/ICEF/1995/9/Kev.1) بشأن الامتياز الإداري في اليونيسيف، القيام بعملية الاستعراض ثم تقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي بشأن متابعة استعراض الإدارة وبشأن ما قدمته المديرة التنفيذية من "توصيات التنفيذ التي تمس السياسة العامة أو الهيكل أو الشؤون المالية و/أو ملاك الموظفين وتقتضي موافقة المجلس". وسوف تعود اللجنة إلى موضوع إدارة الموارد البشرية في اليونيسيف في سياق مقترحات المديرة التنفيذية في هذا الشأن.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٩ من الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.5 أن المديرة التنفيذية تقترح هيكلا جديدا لرصد اعتمادات لميزانية المقر والمكاتب الإقليمية يضم ثلاثة أجزاء هي المساعدة البرنامجية والدعم البرنامجي والتنظيم والإدارة. وتلاحظ اللجنة كذلك من الجدول أولا - ٥ والفقرة ١٦ أن المديرة التنفيذية تقدر نسبة التكاليف العامة إلى مجموع التكاليف لليونيسيف بنسبة ٨,٥ في المائة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وترى اللجنة أن عرض اليونيسيف لهذه النسبة أمر مضلل ولا يخدم أي غرض، لأنها لا تشمل نفقات الدعم الإداري والبرنامجي لمختلف الوحدات بالمقر (أي شعبة البرامج ومكتب برامج الطوارئ وشعبة الإمداد وكوبنهاغن) وبالمكاتب الميدانية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي للمقر والمكاتب الميدانية (المكاتب الإقليمية والقطرية) ستكون بنسبة ٢٥,٥ في المائة تقريبا من مجموع الإنفاق المسقط الذي يبلغ ٢ ٠٤١ مليون دولار (١٥٦ ١ مليون دولار من الموارد العامة و٨٨٥ مليون دولار من الأموال التكميلية) لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في الخطة المتوسطة الأجل.

٢١ - وتبادلت اللجنة وجهات النظر مع ممثلي اليونيسيف بشأن التقدم المحرز في إحداث التواؤم في عرض الميزانية مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة (انظر DP/1995/52، الفقرة ٣ و DP/1995/43، الفقرة ٢). وتوصي اللجنة، آخذة في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ هاء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والفقرتين ٤٥ و٤٦ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بأن تستفيد المديرة التنفيذية من الآلية الاستشارية القائمة، مثل اللجنة الاستشارية المعنية

بالمسائل الإدارية لتحقيق تقدم أكبر في تعزيز المزيد من الاتساق في عرض الميزانية مع الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٥ من E/ICEF/1996/AB/L.5 أن "الخطة المتوسطة الأجل تستخدم كإطار للإسقاطات المالية والبرنامجية والإسقاطات المتعلقة بالموظفين في سياق الأهداف المشتركة والاستراتيجيات المالية". وتلاحظ اللجنة كذلك أنه بسبب تواضع التنبؤات عن الموارد العامة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (٥٦٤ مليون دولار في عام ١٩٩٦ و٥٩٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧، كما هو موضح في الجدول ٢ من E/ICEF/1995/AB/L.13، من المتوقع أن يقابل الانخفاض في نفقات البرامج من الموارد العامة بزيادة في الأموال التكميلية. إلا أنه حسب ما جاء في الفقرة ١٧١ (أ) من E/ICEF/1996/AB/L.5 فإن "هناك حاجة شديدة من عدم اليقين فيما يتعلق بحجم المبالغ التي سترد من هذه الأموال والجهة المانحة التي ستقدمها والبرامج التي ستخصص لها والوقت الذي سترد فيه". وتوصي اللجنة بأن تدرج المديرة التنفيذية في الجزء الخاص بالمقدمة من العرض القادم للميزانية بيانا موجزا عن الدخل الحالي والمسقط لليونيسيف، فضلا عن الإنفاق المتوقع، من أجل وضع مقترحات المديرة التنفيذية المتعلقة بالميزانية في سياق الموارد المرتقبة.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٨ '٣' من E/ICEF/1996/AB/L.5 أن هناك زيادة قدرها ١,٣ مليون دولار في ميزانية المقر مقابل تكاليف شغل مكان في مبنى "داغ همرشولد بلازا" لعدة أشهر إضافية ومقابل التأخير في نقل عملية بطاقات المعايدة وما يرتبط بها من عمليات إلى دار اليونيسيف. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن التأخير لمدة ١٦ أسبوعا في الانتقال من مبنى "داغ همرشولد بلازا" إلى المبنى الكائن في (633 Third Avenue) يرجع إلى عدة عوامل منها: (أ) مفاوضات مطولة بشكل غير متوقع حول الإيجار بين اليونيسيف وبلدية نيويورك وشركة التعمير للأمم المتحدة، مما أجل توقيع عقد الإيجار؛ (ب) ضرورة تعليق عملية طلب العطاءات واختيار المقاولين والمهندسين المعماريين إلى حين الاتفاق النهائي على عقد الإيجار؛ (ج) اكتشاف مادة الاسبستوس في المبنى بعد الهدم، مما زاد في تأخير أنشطة البناء. وقد أفيد أنه بناء على الحالة الحالية، من المتوقع أن يتم النقل في شهر نيسان/أبريل، اعتبارا من ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأبلغت اللجنة أيضا أن الإنفاق المالي الإضافي نتيجة استمرار اليونيسيف كمؤجر في مبنى داغ همرشولد يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٤٢٦ دولار مقابل إيجار لمدة أربعة أشهر بالإضافة إلى تكاليف التشغيل. وعلاوة على ذلك، يتعين على اليونيسيف أن تدفع ٠٠٠ ١٠٠ دولار شهريا للمالك، كتعويض إضافي عن المصاريف التي تكبدها المالك بسبب استمرار اليونيسيف في شغل أماكنها في مبنى داغ همرشولد بعد انتهاء مدة الإيجار منذ كانون الأول/يناير ١٩٩٦. ونتيجة لما سبق، أضيف أن عملية بطاقات المعايدة وما يرتبط بها من عمليات لن تنتقل إلى مبنى اليونيسيف قبل شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ وأن مبلغ الـ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار المحمل على ميزانية عملية بطاقات المعايدة وما يرتبط بها من عمليات يتعين أن تتحمله اليونيسيف.

٢٤ - وحسب ما ذكِر في الفقرة ٢٤ من E/ICEF/1996/AB/L.5، تقترح المديرة التنفيذية إجراء تغييرات في هيكل مقر نيويورك، تشمل دمج مكتب التخطيط والتنسيق ومكتب التقييم والبحوث ومكتب السياسة

الاجتماعية والتحليل الاقتصادي في مكتب التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات والتقييم؛ وإعادة تنظيم شعبة البرامج؛ ونقل مهمة خدمات شؤون موظفي عملية بطاقات المعايدة إلى شعبة الموارد البشرية. وتحيط اللجنة علما بالخطوات الأولى المتخذة بتبسيط وترشيد هيكل اليونيسيف المجزأ.

٢٥ - وعند الاستفسار، أبلِغت اللجنة أن الهيكل التنظيمي للمقر، الموضح في المرفق الثاني من E/ICEF/1996/AB/L.5، سيتغير من جديد بمجرد الانتهاء من الدراسات المذكورة في الفقرة ١٤ أعلاه. وتكرر اللجنة رأيها (E/ICEF/1995/AB/L.12، الفقرة ١٣) القائل بأنه ينبغي، فيما يتعلق بتنفيذ الدراسة الإدارية، تجميع مقترحات اليونيسيف وتركيزها إلى أقصى حد ممكن على مجال أو جانب معين واحد من إدارتها وعملياتها. وينبغي أن تبين مقترحات المديرة التنفيذية بوضوح كيفية اتصال هذه المقترحات بالدراسة الإدارية وأن تشرح الأسباب إذا كانت تختلف عما هو وارد في الدراسة أو إذا كانت تشكل إضافة إليها. وتعتقد اللجنة أن المديرة التنفيذية ما كان ينبغي لها أن تقدم مقترحات بإعادة تنظيم المقر، على أساس تدريجي، في سياق الميزانية المتكاملة عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢٦ - وترى اللجنة أنه مطلوب بذل المزيد من الجهود لترشيد هيكل المقر. فعلى سبيل المثال ليست اللجنة مقتنعة بالحاجة إلى وجود شعبتين منفصلتين للإعلام والشؤون العامة تتبعان مجموعة العلاقات الخارجية، فضلا عن شعبتين منفصلتين واحدة لإدارة موارد المعلومات وأخرى لإدارة الشؤون الإدارية تتبعان مجموعة العمليات بالمقر. وتحذر اللجنة اليونيسيف من تجزئة الوحدات التنظيمية، مثل ذلك الموصوف في الفقرات ٥٢-٥٦ من E/ICEF/1996/AB/L.5، فيما يتعلق بهيكل شعبة البرامج. وقد يؤدي ذلك، في رأي اللجنة، إلى عدم الكفاءة في تنفيذ البرامج. وتوصي اللجنة بأن تعيد المديرة التنفيذية دراسة هيكل اليونيسيف، واضعة في الاعتبار نتائج دراسة الامتياز الإداري الجاري إعدادها.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٥ أن المديرة التنفيذية تقترح إلغاء وظيفة مراجع حسابات أقدم من الرتبة ف - ٥ وترفيع وظيفتين من وظائف الخدمات العامة إلى الرتبتين م - ٣ وم - ٢ وبذلك "ستتمكن دائرة المراجعة الداخلية للحسابات من مواجهة التحديات المتمثلة في زيادة الكفاءة والفعالية". وفي ضوء المشاكل الخطيرة في الرقابة الداخلية التي واجهتها اليونيسيف في عملياتها (انظر، على سبيل المثال، تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، A/49/5/Add.2، الفقرة ١٢٣) ترى اللجنة أن مقترحات المديرة التنفيذية بشأن المراجعة الداخلية للحسابات لا تتلاءم مع الوفاء بمهمة الرقابة الداخلية في هذه المنظمة.

٢٨ - وعند الاستفسار أبلِغت اللجنة أن المكاتب الميدانية يجري مراجعة حساباتها على أساس خطة عمل "دائرة"، كل ثلاث سنوات في أفضل الأحوال (انظر أيضا DP/1996/16، المرفق الثاني). وتعتقد اللجنة أن عمليات المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف ينبغي أن تعزز، على أساس الأولوية، بالموارد المطلوبة لزيادة تغطية وتواتر مراجعة الحسابات الداخلية في الميدان. وتذكر اللجنة الاستشارية بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن تقوم المديرة التنفيذية، بالتشاور

مع مكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية، بصياغة واقتراح خطة عمل محددة لتعزيز المراقبة الداخلية لليونيسيف، خاصة في مجالات التحقيق والتفتيش.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٨٨ من E/ICEF/1996/AB/L.5 أن التغييرات الأخرى المتوقع تناولها في التنقيحات التالية تشمل دور المكاتب الإقليمية كمراكز دعم إقليمي، "وتغيير علاقة الإبلاغ ووظائف الإشراف والدعم المعزز والمراقبة". وذكر أنه "لا يزال يتعين مناقشة الاقتراح على نطاق أوسع داخل اليونيسيف، وستُقدم فيما بعد إلى المجلس التنفيذي بعض التوصيات التي لها انعكاسات على الهيكل والموظفين، للموافقة عليها". وأضيف كذلك أنه "سيلزم إجراء المزيد من التحليل لتحديد ما إذا كان سيلزم زيادة الاستثمارات الصافية على الصعيد الإقليمي. وسينعكس هذا في الاقتراحات المقبلة للميزانية عندما تنجز مشاريع الامتياز الإداري". وترى اللجنة، أنه ينبغي للمديرة التنفيذية أن توضح تماما، في الوثيقة التالية للميزانية، ماهية الخطوات التي ستتخذها اليونيسيف لإزالة المهام المتكررة في المكاتب الإقليمية بتلك التابعة لوحدات تنظيمية أخرى. وتذكّر اللجنة بأن هذا واحد من مجالات التحسين الممكنة والمحددة في توصيات الدراسة الإدارية التي أعدها بوز ألين فيما يتعلق بدور المكاتب الإقليمية.

٣٠ - وكما يتبين من الفقرات ١٤٢-١٦٤ من E/ICEF/1996/AB/L.5، تقترح المديرة التنفيذية إنشاء مكتب إقليمي، مقره جنيف، لأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، ومكاتب اتصال جديدة مقرها مينسك (بيلاروس)، وموسكو (الاتحاد الروسي) وكييف (أوكرانيا). وكما يتضح من الجدول خامسا - ١٢، تقترح المديرة التنفيذية إحداث ١٧ وظيفة (١٠ وظائف من الفئة الفنية و٧ وظائف من فئة الخدمات العامة). وتبلغ التكلفة الإجمالية للمكتب الإقليمي ١٢ مليون دولار (٤,٣ ملايين دولار لتكاليف الموظفين، و٢ مليون دولار لتكاليف التشغيل العامة و٥,٧ ملايين دولار للنقد المتداول ولوازم المساعدة تحت "تكاليف الدعوة ووضع البرامج"). وعند الاستفسار، أبلِغت اللجنة أن اليونيسيف تعتزم استخدام اعتماد الـ ٥,٧ ملايين دولار لتمويل احتياجات البرامج في البلدان التي ليس لديها برنامج قطري منتظم. وتوصي اللجنة بالموافقة على الترتيبات المقترحة لإنشاء المكاتب الإقليمية. وتطلب اللجنة إلى المديرة التنفيذية أن تكفل استخدام الموارد المعتمدة بكفاءة عن طريق الاستفادة من وفورات الحجم.

٣١ - تلاحظ اللجنة من الفقرة ٤٣٤ من E/ICEF/1996/9/Rev.1، أن المديرة التنفيذية تعتزم تقديم اقتراح موحد تماما لميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، التي ستشمل ميزانية جميع المكاتب الميدانية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧. وتوصي اللجنة بالموافقة على موارد ميزانية المقر والمكاتب الإقليمية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في حدود مبلغ ٣٤٦ مليون دولار حسب طلب المديرة التنفيذية. غير أن التغييرات في هيكل اليونيسيف التنظيمي والتغييرات في الوظائف (بما فيها إعادة التوزيع وإعادة التوصيف) ينبغي إعادة تقديمها إلى اللجنة الاستشارية والمجلس التنفيذي لاستعراضها والموافقة عليها في سياق اقتراح موحد تماما للميزانية من أجل تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وسوف تستعرض اللجنة الاستشارية الميزانية الموحدة مع الأخذ في الاعتبار نتائج برنامج التفوق الإداري المذكور في الفقرة ١٢ أعلاه.

المرفق

الوظائف المقترحة لميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧

المقر، المكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية

الوظائف الأساسية والوظائف الممولة من التكاليف المستردة والصناديق العالمية

الوظائف حسب الرتبة	ميزانيات خط الأساس ١٩٩٦-١٩٩٧			الزيادة (النقصان) المقر والمكاتب الإقليمية[٤]	الزيادة (النقصان) المكاتب القطرية[٢]	الميزانيات المقترحة ١٩٩٦-١٩٩٧		
	المقر والمكاتب الإقليمية[١]	المكاتب القطرية	المجموع[٣]			المجموع	المقر والمكاتب الإقليمية[١]	المكاتب القطرية
وكيل الأمين العام	١	صفر	١	صفر	صفر	١	١	صفر
أمين عام مساعد	٢	صفر	٢	صفر	صفر	٢	٢	صفر
مد - ٢/م - ٧	٢١	٦	٢٧	٢	صفر	٢٩	٢٣	٦
مد - ١/م - ٦	٣٩	٢٠	٥٩	-٦	صفر	٥٣	٣٣	٢٠
ف - ٥/م - ٥	١٤٩	٨٨	٢٣٧	٥	صفر	٢٤٢	١٥٤	٨٨
ف - ٤/م - ٤	١٢٤	٩٦	٢٢٠	-١	صفر	٢١٩	١٢٣	٩٦
ف - ٣/م - ٣	٦٤	٤٥	١٠٩	٧	صفر	١١٦	٧١	٤٥
ف - ٢/م - ٢/ف - ١/ف - ٢	٢٤	٢	٢٦	٣	صفر	٢٩	٢٧	٢
مجموع وظائف الفئة الفنية الدولية	٤٢٤	٢٥٧	٦٨١	١٠	صفر	٦٩١	٤٣٤	٢٥٧
وظائف الفنية الفنية الوطنية	٢٣	٢١٥	٢٣٨	٥	-١	٢٤٢	٢٨	٢١٤
وظائف فئة الخدمات العامة	٦٣١	٩٥٠	١ ٥٨١	١	-١	١ ٥٨١	٦٣٢	٩٤٩
المجموع	١ ٠٧٨	١ ٤٢٢	٢ ٥٠٠	١٦	-٢	٢ ٥١٤	١ ٠٩٤	١ ٤٢٠

(١) E/ICEF/1996/AB/L.5، الجدول ١.

(٢) E/ICEF/1996/AB/L.5، المرفق الأول.

(٣) E/ICEF/1995/L.12، المرفق الأول ٢ ٢٦٨

E/ICEF/1996/L.5، الجدول ١ - ١ ٢٣٢

المجموع ٢ ٥٠٠

(٤) الزيادة البالغة ١٦ وظيفة تشمل توزيع ٤ وظائف من عملية بطاقات المعايدة وما يرتبط بها من عمليات، ووظيفتان من الوظائف الأساسية، و ١٩ وظيفة ممولة من المشاريع من المكاتب القطرية. ولذلك كان هناك نقصان قدره ٩ وظائف بالنسبة للمنظمة.

- - - - -